



الصين والدبلوماسية الناعمة في القارة الأفريقية
China and soft diplomacy on the African
continent

ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتي مفادها: إلى أي مدى أثرت الدبلوماسية الناعمة الصينية على العلاقات الصينية الأفريقية؟ وماهي آليات توظيف الدبلوماسية الناعمة الصينية؟، وجاء ذلك من خلال استعراض ثلاثة محاور جاء الأول بعنوان: الأسس الحاكمة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا، وجاء المحور الثاني بعنوان دوافع اهتمام الصين بالقارة الأفريقية مستعرضاً من خلاله الدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية، وجاء المحور الثالث متناولاً مرتكزات القوة الناعمة الصينية في القارة الأفريقية مستعرضاً من خلاله أهم الركائز السياسية والاقتصادية والحيواستراتيجية للقوة الناعمة الصينية في القارة الأفريقية، وخلصت الدراسة إلى أن الصين تستخدم القوة الناعمة في رسم صورة للشراكة مع البلدان الأفريقية، ساعية في ذلك لتحقيق الأمن



والاستقرار المحلي والإقليمي في المنطقة لذلك فهي شراكة من نوع خاص يمكن أن نطلق عليها شراكة "الانتفاع المتبادل".
الكلمات المفتاحية: الصين - القارة الأفريقية - الدبلوماسية الناعمة - الدبلوماسية الصينية.

Abstract

This study aims to address the main problem, which is: To what extent has Chinese soft diplomacy influenced Sino-African relations? What are the mechanisms employed by Chinese soft diplomacy? This was achieved through the examination of three axes. The first axis, titled "Governing Principles of Chinese Policy towards Africa," explores the foundational aspects of Chinese policy towards Africa. The second axis, titled "Motives of China's Interest in the African Continent," delves into the political, economic, and security motives behind China's interest in the African continent. The third axis discusses the pillars of Chinese soft power in Africa, highlighting the key political, economic, and geostrategic foundations of Chinese soft power in the



African continent. The study concludes that China utilizes soft power to portray a partnership image with African countries, seeking to achieve local and regional security and stability. Therefore, it is a unique form of partnership that can be termed "mutual benefit partnership."

Keywords: China, African Continent, Soft diplomacy, Chinese Diplomacy.

أولاً: المقدمة:

تغيرت الصورة النمطية التي كانت سائدة للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، فبعد أن كانت القارة الأفريقية محل تهميش في تلك الفترة، وسا ناورات بين المعسكرين الشرقي والغربي في إطار الصراع المحتدم بين الطرفين، تزايدت الأهمية الاستراتيجية للقارة، وعلى وجه الخصوص إبان أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١؛ حيث أصبحت القارة محل أنظار واهتمام العديد من الدول، وذلك نظراً لما تتمتع به هذه القارة من ثروات نفطية ومواد خام مع الأخذ في الاعتبار المزايا التي



يتمتع بها النفط الأفريقي، إذا ما تم مقارنته بحقول النفط الأخرى على المستوى العالمي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى استخدمت القارة الأفريقية كجبهة لمواجهة الإرهاب المتعاضم وخاصة غرب القارة والذي يمثل بوابة للعبور ناحية الغرب^(١).

ولقد كان للمكانة المميزة التي أصبحت تحظى بها القارة الأفريقية أن زاد التنافس بين العديد من القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا وفرنسا والصين، ومثلت الصين أكبر تهديد للمصالح الأمريكية المتنامية في أفريقيا^(٢)؛

(١) كاية ريمة، "القوة الناعمة الصينية في أفريقيا: الأدوات والوسائل"، (مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد ١٦، العدد ٢، يونيو ٢٠٢١)، ص ٩.

(٢) طرح عدد من الكتاب الأمريكيين مخاوف من تأثير التغلغل الصيني في القارة الأفريقية تحت مسميات عدة منها تعبير الصحفي الأمريكي "هوارد دوارينغ" (٢٠١٤) (قارة الصين الثانية) منوهاً لدور الصين في أفريقيا بالإضافة إلى مقالة "إليزابيث مايزو"، في مجلة هارفرد السياسية بعنوان "الاستعمار الصيني الجديد"، وكتب "تيك فان" في الجارديان البريطانية مقالاً بعنوان "الصين في أفريقيا: تنمية الكسب المشترك أم استعمار جديد". أنظر: شبكة الصين، "المنتدى الصيني الأفريقي نموذج لتعاون الجنوب الجنوب"، تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٣/٢/١، موقع: arabic.china.org.com.



حيث عملت الصين على تثبيت وجودها في القارة، وعلى النقيض من الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت منحى آخر، واتبعت وسائل أكثر جاذبية معتمدة على القوة الناعمة، واستطاعت الصين أن تلعب هذا الدور باقتدار؛ حيث كان لغضب الأفارقة من السياسات الغربية وعلى رأسها السياستين الأمريكية والفرنسية أكبر الأثر في قبول الوجود الصيني في الفضاء الأفريقية؛ حيث وجدوا فيه ما يلبي طموحاتهم مع اتباع سياسة تتأى بالصين عن التدخل في الشؤون الخارجية لتلك الدول، مع ابتعادها عن فرض شروط مسبقة واتباع سياسات ذات طابع أيديولوجي، وهو فتح الباب أمام الصين لتحقيق أهدافها في القارة^(١).

ثانياً: أهمية الدراسة:

تأتى أهمية البحث من بعدين الأول: الأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها القارة الأفريقية؛ حيث يكمن فيما تكتسبه القارة الأفريقية من أهمية حيوية جغرافياً، ويتمثل البعد الثاني في: البعد الاقتصادي، والذي

^(١) محمد فايز فرحات، "مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق أفريقيا"، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، القاهرة، ٢٠٠٧)، ص ١٠.



يعد ملمحاً آخر لأهمية القارة الأفريقية بالنسبة للصين. كما

تعود أهمية الدراسة إلى مايلي:

١- الأهمية العلمية تتمثل في:

تقديم زاوية جديدة في تحليل الدبلوماسية الناعمة الصينية تجاه القارة الأفريقية وآليات التوظيف الصيني لهذه الدبلوماسية.

٢- الأهمية العملية تتمثل في:

تتصرف الأهمية العملية إلى ما قد تتوصل إليه الدراسة من نتائج يمكن أن تسهم في التعرف على الأبعاد الرئيسية لسياسة الصين نحو القارة الأفريقية والآليات المستخدمة في ذلك، والبحث في الدوافع التي جعلت الصين تهتم بالقارة الأفريقية، واستعراض وتحليل لأهم المرتكزات التي تقوم عليها الدبلوماسية الناعمة الصينية، مما يمكن الاستفادة منها في المجال البحثي العلمي من خلال الاستعانة والاسترشاد بما ستسهم به الدراسة.



ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- ١- التعرف على الأسس الحاكمة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا.
- ٢- دراسة دوافع الاهتمام الصيني بالقارة الأفريقية.
- ٣- التعرف على مرتكزات القوة الناعمة الصينية في القارة الأفريقية.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تتركز تساؤلات الدراسة في السؤال الرئيسي وهو: إلى أى مدى أثرت الدبلوماسية الناعمة الصينية في علاقاتها مع القارة الأفريقية؟
وفي إطار هذا التساؤل الرئيسي، يمكن الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ١- ماهي الأسس الحاكمة للسياسة الصينية تجاه القارة الأفريقية؟.
- ٢- ما هي دوافع الاهتمام الصيني بالقارة الأفريقية؟.
- ٣- ما هي مرتكزات القوة الناعمة الصينية في القارة الأفريقية؟.



خامساً: الإطار المفاهيمي للدراسة:

١- مفهوم المصلحة الوطنية: يعد مفهوم المصلحة الوطنية أداة التحليل الرئيسية لدى أتباع منهج الواقعية السياسية، وأنه لا سبيل إلى فهم العلاقات الدولية فهما صحيحا أو تفسيرها تفسيراً موضوعياً إلا من خلال هذا المفهوم، كما أن المصلحة والقوة وجهان لذات الشيء بمعنى أنه يمكن تمثل المصلحة في القوة. كما أن الدول تستند في سلوكها الدولي إلى الرشد والعقلانية وهي في سبيلها إلى تحقيق مصالحها^(١).

٢- الدبلوماسية الناعمة: حيث تعرف الدبلوماسية الناعمة بأنها مزيج من الاتصالات والتفاعلات الرسمية بين الكيانات السياسية المعاصرة، أي الدول وغيرها من الفاعلين على المسرح الدولي، وذلك من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية غير الحكومية. وتمثل الدبلوماسية الناعمة ذلك النشاط الذي تبذله دولة ما، ممثلة

(١) أحمد وهبان، "محاضرات في مناهج دراسة العلاقات الدولية"، (كلية الدراسات الاقتصادية والسياسية، الإسكندرية، ب.ت.ن)، ص ٧.



بشعبها، لكسب الرأي العام خارج نشاط السفارات والبعثات الرسمية والإعلام التقليدي للدبلوماسية الرسمية، مستخدمة كامل إمكاناتها وعلاقاتها واتصالاتها، كالجمعيات الخيرية والاجتماعية، ولجان الشباب والمرأة، والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف التأسيس لعلاقات ثنائية بجهات موازية لها في دول العالم^(١).

سادساً: الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات التي تناولت السياسة الصينية في القارة الأفريقي ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى عدد من الدراسات:

(١) كاترين فرج الله، "الدبلوماسية الناعمة.. ضرورة استراتيجية في توازن العلاقات الدولية"، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) مجلة السياسة الدولية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٢٣، موقع: <https://www.siyassa.org.eg/News/19685.aspx> مقالات-رأى/الدبلوماسية الناعمة-ضرورة-استراتيجية-في-توازن-العلاقات-الدولية-



استهدفت دراسة "Hana Botha, 2006"، ودراسة "Anthony Yaw Baah and Herbert Jauch, 2009" ودراسة "David Brown, 2012"^(١)، أبرزت هذه الدراسات ملامح التقدم الصيني في القارة الأفريقية، وأهم ملامح سياساتها والتي تمثلت في زيادة حجم التبادل التجاري بينها وبين دول القارة، ومدى ارتفاع حجم الاستثمارات الصينية في القارة لدرجة أنها تفوقت على القوى الأخرى، واستعراض مدى تقليل البعض من هذا التقدم، وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة، تبيان آليات التقدم الصيني في القارة الأفريقية في العיד من الأوجه بما يثيري الدراسة الحالية.

-
- (1) Hana Botha, "China in Africa: Friend or Foe? China's Contemporary Political and Economic Relations with Africa", (University of Stellenbach, Department of Political Science, 2006), Anthony Yaw Baah and Herbert Jauch, "Chinese Investment in Africa: A Labour Perspective", (Johannesburg: ALRN, 2009), David Brown, "Hidden Dragon, Crouching Lion: How China's Advance in Africa Is Underestimated and Africa's Potential Underappreciated", (Carlisle: Strategic Studies Institute, US Army War College, 2012).



واستهدفت أيضاً دراسة "كاية ريمة، ٢٠٢١"^(١)، استعراض وسائل وأدوات القوة الناعمة الصينية في القارة الأفريقية، وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة، أنها استعرضت وسائل القوة الناعمة الصينية تجاه القارة مستخدم وسيلة مكافحة الإرهاب كأحد وسائل وأدوات القوة الناعمة بما يفيد الدراسة الحالية.

كما تناولت دراسة، "جيهان عبد السلام عباس، ٢٠٢٢"^(٢)، تحليل العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية وسعى الصين لتحقيق المصالح المشتركة مع دول القارة الأفريقية، وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة، توضيح آليات الصين لتحقيق هذه المصالح بما يفيد الدراسة الحالية.

(١) كاية ريمة، "القوة الناعمة الصينية في أفريقيا: الأدوات والوسائل"، مرجع سابق.
(٢) جيهان عبد السلام عباس، "العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية: دراسة تحليلية"، (مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد ٢٦، العدد ١، بني سويف، يوليو ٢٠٢٢).



ثامناً: الإطار المنهجي للدراسة:

استعانت الدراسة في هذا السياق باقتراب المصلحة الوطنية؛ حيث يساعد على فهم السياسة الخارجية للصين وذلك من منطلق أن الهدف الأساسي لها هو تحقيق المصلحة الوطنية استناداً إلى مقولة "فليخدم كل ما هو عالمي كل ما هو صيني"، ولذلك يعد أحد اقترايات البحث الرئيسية في مجال العلاقات الدولية، كما أنه مرتبط بمنهج القوة الذي يمكن اعتباره حالة خاصة لمنهج المصلحة الوطنية بالسعي نحو ضمان الأمن والاستقرار؛ حيث تعتبر المصلحة الوطنية هي القوة الدافعة والمحددة لسياسات الدول في علاقاتها الدولية بالإضافة إلى منهج صنع القرار والذي يتيح للدولة أو صانع القرار فرصة الاختيار بين البدائل المتاحة في ضوء ما يقدمه كل بديل من مزايا،



وما يحققه من أهداف للدولة وفقاً للظروف الدولية والداخلية^(١).

أولاً: الأسس الحاكمة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا:

تنطلق السياسة الخارجية الصينية تجاه دول العالم بصفة عامة وتجاه أفريقيا بصفة خاصة من منظور ما يمكن تسميته الصعود السلمي^(٢)، والذي يعبر عن الرغبة الصينية في توفير مناخ سياسي اقتصادي يضمن لها صعوداً هادئاً ويؤمن الاستقرار الداخلي والسيادة الوطنية، وانطلاقاً من هذا المبدأ سعت الصين إلى اتباع سياسة

^(١) لمزيد من التفصيل: عبد الناصر الجندلي، "التنظير في العلاقات الدولية بينة الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"، (الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ١٤٢-١٥٥. وأيضاً: نورهان الشيخ، "المصلحة الوطنية طغيان الواقعية وتراجع المثالية في العلاقات الدولية"، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، ٢٠٠٩)، ص ٢.

^(٢) يمثل هذا المبدأ أحد أهم مبادئ السياسة الخارجية الصينية في القرن الحادي والعشرين، وبرز المصطلح بداية عندما أشار إليه نائب الحزب الشيوعي الصيني "زهانغ بيجيان" في أحد المتديبات الأسيوية ثم كرره رئيس الوزراء الصيني "وين جياباد" في أحد زيارته للولايات المتحدة الأمريكية. أنظر: David Gamay, *China Rising, Peace, Power and Order in east Asia*, New York, Columbia Uni. Press, 2007, pp83.



خارجية قوامها اتباع مبدأ الشراكة بالإضافة إلى رسم صورة دولية عن الصين بصفتها دولة مسالمة تسعى إلى تحقيق مصالح مشتركة مع الآخرين تنطلق من ضرورة تحقيق الفائدة للجميع، وفي هذا السياق سعت الصين إلى ما يلي^(١):

- ١- العمل على تقوية العلاقات والروابط الودية والبناءة مع دول العالم المختلفة انطلاقاً من فكرة المنفعة العامة.
- ٢- طمأنة الدول الأخرى بالنوايا السليمة للصين، وعدم استخدام العنف في إدارة علاقاتها الدولية.
- ٣- احترام مبدأ التعايش السلمي، واحترام خيارات الدول الأفريقية في توجيهها نحو التنمية.
- ٤- دعم الدول الأفريقية في كافة المجالات بما يساعد على حفز النهوض في تلك الدول.
- ٥- تأييد المطالب العادلة للدول الأفريقية، وخاصة ما يتعلق منها بأحقية تلك الشعوب في التعويض عن النهب الاستعماري.

(١) محمد الصالح جمال، "الاختراق الصيني للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب

الباردة"، (المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠)، ص ٨٦-٨٧.



- ٦- اتباع منهج يقوم على أساس عدم املء الشروط السياسية، وعدم التدخل في شئون الدول الأفريقية.
- ٧- الوعد بتحقيق (المكسب للجميع) بما يعني الاستجابة لاحتياجات الدول الأفريقية التنموية مع فتح المجال أمام الاستثمارات الصينية في أفريقيا.
- ٨- وأخيراً، العمل على تقديم المعونات والتمويل بما لا يسبب مشكلات اقتصادية لتلك الدول^(١).

ثانياً: دوافع اهتمام الصين بالقارة الأفريقية:

يعود ارتباط الصين بالقارة الأفريقية إلى مئات السنين؛ حيث ارتبطت الصين القديمة بعلاقات تجارية مع عدد من المناطق الأفريقية، منها على سبيل المثال منطقة شرق أفريقيا؛ حيث كانت السفن تحمل البضائع والأواني والأقمشة الصينية بشكل خاص، وتعود حملة ببعض المنتجات الزراعية الأفريقية، ويمكن القول بأن العلاقات الحقيقية جاءت بعد تولي "ماو تسي تونغ" الحكم عام ١٩٤٨م، وقيام الجمهورية

(١) جيهان عبد السلام عباس، "العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية: دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص ١١.



الصينية الشعبية عام ١٩٤٩م، إضافة إلى اللقاء التاريخي بين الصين، والدول الأفريقية في إطار التضامن الأفريقي الآسيوي الذي تجسد فعلياً في مؤتمر "باندونغ" ١٩٥٥م؛ حيث كان هذا اللقاء بداية لمرحلة جديدة من العلاقات بين الطرفين؛ إذ اعترفت مصر بالصين فكانت أول دولة أفريقية تعترف رسمياً بالصين الشعبية وتبعتها بعد ذلك معظم الدول الأفريقية الأخرى^(١).

وفي الستينات، والسبعينات من القرن الماضي اشتد التنافس بين الاتحاد السوفيتي، والصين على التغلغل في القارة؛ حيث كانت الصين حريصة على دعم وتأييد بعض الحركات التحررية في أفريقيا مثل: زيمبابوي وجنوب أفريقيا، لكن سرعان ما تراجعت وتيرة العلاقات بين الصين وتلك الدول إلى مرحلة الفتور، ويرجع السبب في ذلك إلى الأوضاع الداخلية التي كانت تمر بها الصين في تلك السنوات بسبب

(١) سمير أمين، "العرب والصين من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب"، (منتدي الفكر العربي، سلسلة الحوارات الدولية، مارس ١٩٨٧)، ص ٦.



انشغال النظام السياسي الصيني بنفسه، ودخوله في صراع بشأن مسألة قيادة البلاد والتوجه الاقتصادي الذي يجب إتباعه^(١). وفي منتصف التسعينيات عاد الصينيون للاستثمار بقوة إلى القارة الأفريقية؛ حيث اشتركت الصين في إنشاء مؤسسات صينية أفريقية، كما تم عقد منتدى "التعاون الصيني الأفريقي" لأول مرة عام ٢٠٠٠^(٢)، ويمكن القول بوجود مجموعة من العوامل التي تعزز الوجود الصيني في القارة الأفريقية وتدفع بالصين لإقامة علاقات قوية مع دول القارة يتعلق بعضها بالبعد السياسي بالإضافة إلى الاقتصادي والأمني وذلك على النحو التالي^(٣):

(١) كريس ألدن، "الصين في أفريقيا شريك أم منافس؟"، ترجمة: عثمان جبالي المثلوثي، (الدار العربية للعلوم ناشرون، أبو ظبي، ٢٠٠٩)، ص ٢٢.

(٢) إبتسام محمد العامري، "الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة"، (مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٦٦، بيروت، ٢٠١٧)، ص ٦٧-٦٩.

(3) Fantessi Amavi Agbelenko, " Impact of Chinese Foreign Direct Investment in Africa on Sino-Africa Bilateral Trade", (African journal of business management, university of international business and economics, vol 6, 2011), p 5244-5245.



١ - الدوافع السياسية:

تحت مظلة عدم الإنحياز قدمت الصين نفسها للقارة الأفريقية بصفتها أكبر دولة نامية عانت من ويلات الاستعمار مثلها مثل دول القارة، ومن ثم أعربت عن استعدادها والتزامها بالوقوف بجانب دول القارة في سعيهم للاستقلال، وأكدت على دعمها الكامل لتلك الدول، وكذلك إيداناً بإقامة علاقات سياسية مع العديد من الدول الأفريقية استطاعت من خلاله الصين تحقيق عدداً من أهدافها السياسية وعلى رأسها:

أ- السعي لكسب التأييد بشأن القضية التايوانية:

حيث تعد قضية تايوان من أهم القضايا التي تراهن عليها الصين في تعاملاتها الخارجية، والتي تحدد التحركات السياسية والدبلوماسية للصين على الساحة الدولية، إذ تعتبر الصين تايوان إقليمياً منشقاً عنها يجب عودته للسيادة الصينية؛ حيث أن الصين تتمسك بإعلان ١٩٧٢م، والذي تضمن أن تايوان جزء من الوطن الصيني الأم. ويمكن القول بأن القضية التايوانية تشكل أحد أهم الدوافع الأساسية للتغلغل الصيني في القارة الأفريقية. فالتنافس مع حكومة تايوان يدفع الصين



لبناء وتدعيم علاقاتها بالدول الأفريقية؛ حيث استغلت حكومة تايوان حاجة بعض دول أفريقيا، وخاصة الصغيرة منها للمساعدات والمعونات لحثها إلى الاعتراف بها كحكومة مستقلة، ويلاحظ أن هذا الاهتمام قد ظهر منذ ستينات القرن الماضي بعدما أظهر تصويت الدول الأفريقية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٣م، عن تأييد ١٧ دولة لتايوان مقابل ١٤ دولة فقط للصين، إلا أن هذا التأييد لم يتم بفضل جهود بكين لنزع الاعتراف من تايوان؛ حيث تمكنت بكين في التسعينيات من سحب اعتراف ستة دول بتايوان منها: أفريقيا الوسطى، غينيا بيساو، النيجر وليستو، وجنوب أفريقيا وليبيريا ليتراجع عدد دول أفريقيا التي تعترف رسميا بتايوان إلى أربع دول ذات حجم ضئيل وهي: بوركينافاسو، ساوتومي وبرنسيب، جامبيا وسوازيلاند^(١).

ب- الحصول على دعم دبلوماسي أفريقي في الأمم المتحدة.

لقد كان لحشد الصين الدعم الأفريقي ليكون بمثابة دعم دبلوماسي كبير في أي مواجهة محتملة قد تتعرض لها بكين في الأمم المتحدة أو في مجلس الأمن، وقد برهنت الدول الأفريقية بأنها مصدر

(١) كريس ألدن، "الصين في أفريقيا شريك أم منافس؟"، مرجع سابق، ص ٣٥-



موثوق للدعم كلما واجه السلوك الصيني انتقادات لاذعه من طرف الغرب^(١)، فلعل أبرز الدعم الذي قدمته الحكومات الأفريقية للصين يتمثل في موقفها الايجابي لاستعادة مقعدها في الأمم المتحدة في مطلع السبعينات وعلى وجه الخصوص عام ١٩٧١م، فقد حظيت الصين بأصوات تأييد ٥١ دولة أفريقية بخصوص أحقيتها في حصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، الأمر الذي جعل الصين تحافظ بشكل كبير على مكانتها، ومركزها في المنظمة الأممية لأنها مدركة تماما بأن قدراتها الراهنة لا تسمح لها بمواجهة خصومها، ولهذا تسعى لتدعيم وجودها داخل هذه المنظمة الدولية خاصة وأنها، تتمتع بمقعد دائم فيها، وهذا ما أكده الجنرال الصين "كسيو نغ غانقاي" xiang guangkai بقوله: "الدول الأفريقية تمثل بالنسبة للصين أكثر من ثلث تشكيلة منظمة الأمم المتحدة"^(٢).

(١) المرجع السابق، ص ٣٧.

(٢) سمية صحراوي، "السياسة الصينية تجاه أفريقيا سنة ألفين"، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مجلة قضايا معرفية، الجزائر)، ص ٤. وللمزيد أنظر: Xin Li and, V. W, "Building China's Soft Power for a Peaceful Rise". (Copenhagen Business School CBS, Asia Research Centre, Discussion Papers July 2007).



ج- الرؤية الصينية لقضية حقوق الإنسان:

تعرضت الصين فيما يخص ملف حقوق الإنسان، للعديد من الانتقادات الغربية وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت ترى أن هذا الملف لم يحقق أي تقدم، ويرجع السبب في تزايد حدة الانتقادات الأمريكية للصين عقب أحداث ميدان أو ساحة "بوابة السلام السماوي" في بكين "تيان أن مين" عام ١٩٨٩ واعتبرت الصين وقتها أن هذه القضية شأن داخلي لا يجوز التدخل فيها وأن مفهومها بالنسبة لحقوق الإنسان ينبع من خصوصيتها الثقافية، وهذه الخصوصية مغايرة للخصوصية الغربية فحسب الصين انه غالبا ما تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية هذه القضية مبرراً للتدخل في الشؤون الداخلية للصين كما تستعملها كورقة ضغط وممارسة مزعجة للسلطات الصينية؛ حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية وفي كل فرصة تظهر هذه الورقة لتعرقل جهود وطموح الصين في الوصول إلى القمة الدولية وتثير كل أنواع المشكلات لها من داخلها ومن حولها



لمنعها من الانضمام والانخراط في المؤسسات الدولية و المحافل العالمية^(١).

ومن هنا يظهر أهمية البعد الأممي في العلاقات الصينية الأفريقية؛ حيث يمكن القول بأن الصين تحاول مواجهة الضغوط الغربية المتزايدة حول قضايا حقوق الإنسان من خلال التوجه للقارة الأفريقية وزيادة الاهتمام بها. فالصين تحرص على كسب دعم الدول الأفريقية في المحافل الدولية خاصة في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعلى هذا الأساس ذهبت الصين إلى عقد أول مؤتمر صيني - أفريقي حول حقوق الإنسان.

د- السعي لإيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب:

تسعى الصين جاهدة لكسر الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي بما يساعد على خلق نظام دولي جديد يقوم على التعددية، وتبني الصين في هذا الصدد استراتيجية تنطلق من إضعاف الوجود الغربي في مناطق حيوية في العالم ومن ضمنها القارة الأفريقية، وتعتمد في

(١) أبو بكر الدسوقي، "تطور العلاقات الأمريكية الصينية"، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٢، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ١٨٠-١٨٢.



ذلك على خطاب (جنوب- جنوب) وهو خطاب يلقي صدى داخل القارة، فبكين هي الناطق باسم الدول النامية، وهي الباحث عن حقوق دول القارة، وهي القادرة على إعادة هيكلة اقتصاد الدول التي ترى أنه غير عادل، ويهمل حقوق الفقراء وهي في ذلك تقدم نفسها باعتبارها البديل الأمثل لدعم دول العالم الثالث^(١).

٢- الدوافع الاقتصادية:

أطلقت الصين كثيراً من المبادرات لتعزيز علاقاتها التجارية والاقتصادية مع القارة الأفريقية، من بينها: استراتيجية جديدة للتنمية في أفريقيا عام ٢٠٠١، وخطة عمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا عام ٢٠٠٧، وخطة تنمية البنية التحتية في أفريقيا عام ٢٠١٣، ودعم رؤية أفريقيا ٢٠٦٣ لتعزيز وجودها الاقتصادي والتجاري بالقارة الأفريقية. ومن الجدير بالذكر التعرض الى أهم الدوافع وراء دفع الصين

(١) قط سمير، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط نموذجاً"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٠٨)، ص ٦٦.



نحو تعميق تلك العلاقات مع الدول الأفريقية، والتي تتمثل أهمها فيما يلي^(١):

أ- البحث عن الموارد الطبيعية في أفريقيا؛ حيث تشير التقديرات إلى أن أفريقيا تحتوي على ٩٠٪ من إجمالي إمدادات العالم من البلاتين والكوبالت، ونصف إمدادات الذهب في العالم، وثلاثي المنجنيز في العالم، و ٣٥٪ من اليورانيوم في العالم . كما أنه يمثل حوالي ٧٥٪ من الكولتان في العالم، وهو معدن مهم يستخدم في الأجهزة الإلكترونية، بما في ذلك الهواتف المحمولة. كما أنها تمتلك امكانيات هائلة في المجال الزراعي تؤهلها لأن تصبح سلة للغذاء العالمي .

ب- كما عملت الصين على شراء حصص كبيرة في منطقة دلتا النيجر، ففي أوائل عام ٢٠٠٧ أعلنت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية شراءها حصة نسبتها ٤٥٪ من حقل نفط وغاز نيجيريا، واشترت أيضاً ما نسبته ٣٥٪ من ترخيص للاستكشاف في دلتا

(١) جيهان عبد السلام عباس، "العلاقات الصينية الأفريقية: دراسة تحليلية"، (مجلة سياسة واقتصاد، المجلد ١٦، العدد ١٥، بني سويف، يوليو ٢٠٢٢)، ص ١٦٧-١٧٥.



النيجر بالإضافة إلى الاستثمارات الصينية في هذا المجال بأنجولا . وقد أشارت بعض الدراسات في مجال الطاقة إلى أن الاستهلاك الصيني للنفط من المتوقع أن يرتفع في الأمد القريب إلى الضعفين، حيث يرتفع الاستهلاك الفعلي من نحو ٤,٢ مليون برميل يومياً من النفط عام ١٩٩٧ إلى نحو ٩,٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠، مقابل ظهور فجوة كبيرة في الطلب الصيني على النفط والغاز الطبيعي بسبب النقص الوارد في الاحتياطيات المحلية من الطاقة ، وهو ما يضطرها إلى رفع معدلات البحث والتقيب عن مخزونات جديدة في أعماق أخرى من المياه الإقليمية لبحر الصين الجنوبي .



كما تنظر الصين إلى أفريقيا باعتبارها عنصر أساسي في اتجاه استدامة نمو الاقتصاد الصيني نظراً لما تمتلكه القارة من امكانيات معدنية هائلة^(١)، وهو ما يجعلها مصدر مهم لتزويد الصين باحتياجاتها من المواد الخام، بالإضافة إلى ما تتمتع به من أسواق تجارية واعدة، ومناطق استثمارية، وسوق استهلاكية لتسويق منتجاتها، وقد استطاعت الصين خلال تصدير منتجاتها إلى دول القارة أن تصبح شريكاً اقتصادياً أساسياً، وهو ما يظهر في تضاعف التجارة الخارجية الصينية لأفريقيا مقارنة بدول أخرى اكتسبت وضعاً مميزاً للقارة في السبعينيات

(١) يقدم ما سيتوفر لأفريقيا من احتياطي النفط العالمي بـ ١٠٪، و ٨٪ احتياطي غاز، و ٨٠٪ من البلاتين، و ٤٠٪ ماس، و ٢٠٪ ذهب وكوبالت بالإضافة للمعادن الثمينة من الفوسفات واليورانيوم: أنظر: عبد الكريم صالح المحسن، "العلاقات الصينية الأفريقية روابط الجنوب الجنوب والعولمة البديلة"، (كتابات، ٢٠١١)، ص ١.



والثمانينيات، لتحل محل تلك الدول، وقد ساعد على ذلك تحول السوق الأفريقي نحو الإنتاج الصيني رخيص الثمن^(١).
٣- الدوافع الأمنية:

تسعى الصين من خلال تواجدها في أفريقيا إلى تأمين احتياجاتها من امدادات النفط، بالإضافة إلى تأمين سلامة المرور لصادراتها عبر خليج عدن، وقناة السويس، بالإضافة إلى توفير الأمن، وحماية السفن البحرية الصينية، وناقلات النفط من القرصنة، بالإضافة إلى حماية استثماراتها ومواطنيها المقيمين في القارة الأفريقية، والمشاركين في قوات حفظ السلام الدولية، وقد جاء هذا الاهتمام بالناحية الأمنية متزامناً مع الأهمية المتزايدة بالوجود الاقتصادي الصيني في القارة، بالإضافة إلى الرغبة في الظهور كقوة دولية قادرة على حماية مصالحها، بالإضافة

(١) كانت اليابان المصدر الرئيسي للسلع في أفريقيا في السبعينيات؛ حيث قدر حجم تجارتها بما يعادل ٨٪ من إجمالي صادراتها، ثم احتلت المنجات الكورية محلها، لتظهر الصين وتحل محل الدولتين. أنظر: قط سمير، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط انموذجاً"، مرجع سابق، ص ٦٩.



لدمع السلم والأمن الدوليين في منطقة شديدة الاضطراب وهو ما ظهر في اتساع نطاق مساهمتها في قوات حفظ السلم الدولية^(١).
ثالثاً: مرتكزات القوة الناعمة الصينية في القارة الأفريقية:
أدت التحولات والتغيرات التي عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة إلى إحداث تغييرات جوهرية أدت بدورها إلى توسع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أخرى إلى جانب القطاع العسكري، كالقطاع الاقتصادي والسياسي والمجتمعي، والبيئي، كما تم تعميقه نحو مستويات تحليل عديدة، فلم يعد يقتصر على الدولة؛ بل امتد ليشمل المستوى العالمي، والإقليمي، والإنساني. وأدت عملية التوسيع هذه، إلى تحولات في القوة العالمية فلم تعد ترتبط بالجانب العسكري، أي القوة العسكرية؛ بل امتدت إلى القوة المعرفية،

(١) أنظر: فاطمة الزهراء أحمد أنور، "آليات التواجد الصيني في القارة الأفريقية بين الفعالية والإخفاق"، (مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الإسكندرية، ٢٠٢٢)، ص ٢٨-٣١.



والقوة الاقتصادية، والقوة الدبلوماسية الناعمة^(١). وفي ضوء ما سبق، ولأغراض الدراسة، وقبل أن يتم التطرق إلى أهم ركائز القوة الناعمة الصينية في القارة الأفريقية لابد من تحليل الرؤية الصينية لمفهوم القوة الناعمة على النحو التالي:

• مفهوم القوة الناعمة في المعتقدات الصينية:

يعد مفهوم القوة الناعمة من المفاهيم التي لها أصل تاريخي ومتجذر في الثقافة الصينية، فهو موجود في الجانب السياسي في إطار تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين السلطة والدولة والفرد، وأيضاً في الجانب العسكري في فن الحرب، هذا بخلاف الإطار الفلسفي، وعليه فهو يعبر حقيقة عن موروث حضاري، وبحسب الكونفوشيوسية فإن الحاكم الناجح هو الذي يستميل قلوب وعقول محكوميه، بفضل قيم

(١) يعتبر جوزيف ناى أول من أصل نظرياً لتحول مضمون القوة من خلال مقارنته القوة الناعمة. لمزيد من التفاصيل أنظر:

Joseph-s-nye: Jr, "soft power, foreign policy ", (Washington post-news week interactive, No 80, 1990), p153-155.



الحب والفضيلة وليس باستخدام القوة^(١). وفي هذا الإطار أكد التقرير السياسي "للمؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني" عام ٢٠١٢م، على أهمية الثقافة والعامل الثقافي في كسب النفوذ على المستوى الوطني؛ حيث يلاحظ في عالم اليوم أن الثقافة تتداخل مع الاقتصاد والسياسة، مما يبرهن على أنها تحتل مكانة أكبر، ودور أكثر أهمية في السباق من أجل نفوذ وطني شامل. أما في اجتماع لإدارة تجمع الشؤون الخارجية في ٤ يناير ٢٠١٦، أكد الرئيس الصيني "هوجينتاو" "أن تحقيق المكانة والتفوق على المستوى الدولي يتم من خلال القوة الصلبة في المجال الاقتصادي، التكنولوجي والأمني، ومن خلال قوة ناعمة تتمثل في الثقافة". أما الباحث الصيني "هونجهوامين" فقد حدد مصادر القوة الناعمة في خمسة موارد هي: الجاذبية الثقافية،

(١) كاية ريمة، "القوة الناعمة الصينية في أفريقيا: الأدوات والوسائل"، مرجع

سابق، ص ١٨.



القيم السياسية، النموذج التنموي الاقتصادي، المؤسسات الدولية، الصورة الدولية^(١).

ولقد شدد "وانغ هينغ" على أن الثقافة مصدراً رئيسياً إذا كان للبلد ثقافة وأيديولوجية مرغوب فيها فإن بقية الدول سوف تحاول إتباعه، وليس لذلك البلد حاجة لاستخدام القوة الصلبة التي هي أكثر تكلفة وأقل تأثيراً. كما تعد السياسة الخارجية الصينية أيضاً مصدراً من مصادر القوة الناعمة، فهي تدعو إلى التدخل ولا تنتهك السيادة، وتحترم وحدة الدول الوطنية وتدعو للحلول السلمية للنزاعات، وتتادي بتطبيق قواعد القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة، كما تساند احترام ثقافات الأمم الأخرى، وتسعي إلى شراكة اقتصادية تقوم على كسب مشترك، ولا تعارض الصين النظام الدولي القائم؛ بل تدعو لإصلاحه، كما أنها أيضاً تعمل من أجل إرساء نظام متعدد الأقطاب، وعولت الصين على

(١) صليحة محمدي، "السياسة الصينية اتجاه أفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الأفريقية"، (جامعة باتنة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد ١١، الجزائر، ٢٠١٧)، ص ١٢٥-١٢٦.



الدبلوماسية العامة في تسويق محاسن سياستها الخارجية على صعيد الرأي العام الدولي^(١).

ولقد أشار الرئيس الصيني السابق "هو جينتاو" في تقريره المقدم إلى المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام ٢٠٠٧، إلى أن بناء القوة الناعمة الصينية هو من الاستراتيجية الوطنية الصينية، وقد كثفت أعمال بناء القوة الناعمة الصينية في عهد الرئيس "شي جينبينغ"؛ حيث أعلن في العام ٢٠١٤م أنه وجب على الصين زيادة القوة الناعمة لها، وطرح رؤية صينية جيدة، ورسائل تواصل أفضل إلى العالم، وفي ظل حكمة طرحت الصين أيضاً مجموعة من المبادرات الجديدة مثل: "الحلم الصيني"، و"الحزام والطريق"، وغيرها من المبادرات الأخرى.

(١) المرجع السابق، ص ١٢٦.



كما وضعت أيضاً وسائل لنشر اللغة والثقافة الصينية عبر أنحاء العالم وكان ذلك في السنوات الأخيرة^(١). من خلال هذا الطرح يمكن تحليل مرتكزات القوة الناعمة الصينية في القارة الأفريقية على النحو التالي:

١ - الركائز السياسية للقوة الناعمة الصينية في القارة الأفريقية:

في سياق الحديث عن المرتكزات للقوة الناعمة الصينية نجد أن الصين استطاعت أن تقدم نفسها نموذجاً بديلاً للتنمية يتوافق مع سياسات الدول الأقل نمواً ويتناقض مع سياسات الغرب الاستعمارية، فهي تمتلك ثقافة مختلفة، ونمط يختلف كلياً في توجهاته مع الغرب،

(١) قامت الصين بتوظيف الآداة الثقافية من أجل تسهيل تواجدها في القارة الأفريقية؛ إذ حرصت في هذا المجال على تأمين العديد من المنح التعليمية والتبادل الثقافي لعدد كبير من الطلبة الأفارقة، فضلاً عن عقد ورش عمل مشتركة، وتدريب مشترك. ولقد تضمن ورقة السياسة الصينية تجاه أفريقيا عام ٢٠٠٦م، بنوداً تحث على تعميق العلاقات الثقافية، وأعلنت الصين عن إطلاق برنامج لتدريس خمسة عشر ألفاً أفريقي، فضلاً عن رفع المنح التعليمية للطلاب الأفارقة في الصين من ألفين إلى أربعة آلاف منحة دراسية عام ٢٠٠٩. كما قامت بتعزيز وجودها الثقافي في القارة الأفريقية بفتح المعاهد والجامعات، والمؤسسات التعليمية في عدد من الدول الأفريقية لنشر الثقافة الصينية. أنظر: المرجع السابق، ص ١٢٩.



كما أنها تقدم نفسها كفاعل مؤثر في التنمية والاستقرار العالمي من خلال مساعدتها للدول النامية دون مشروطية، تعزيزاً لدورها كقوة عظمى مسئولة على اعتبار أن الهدف الأساسي للصين يتعلق بخلق بيئة دولية سليمة ومستقرة^(١). من هذا المنظور روجت الصين لنظرية العوالم الثلاثة التي تضم إلى جانب الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تتاصر الصين فيها الدول النامية باعتبارها واحدة منها^(٢).

في هذا السياق سعت الصين إلى تعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع دول القارة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى عدم فرض ارادتها على الآخرين أو عدم ربط مساعداتها الخارجية لدول القارة بأي شروط أو مصالح سياسية، واعتمدت الصين دبلوماسية الزيارات والوفود لتعزيز الدور الدبلوماسي

(١) أنظر: فاطمة الزهراء أحمد أنور، "آليات التواجد الصيني في القارة الأفريقية

بين الفعالية والإخفاق"، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) تفصيلاً: على حسين باكير، "مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في

الصعود السلمي والقوة الناعمة"، (رسالة دكتوراة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

بيروت، ٢٠١٦)، ص ١٢٤-١٢٦.



في القارة وجاءت زيارات الرئيس الصيني "هو جينتاو" للقارة الأفريقية تأكيداً لهذا الدور^(١).

وبالنظر إلى التحولات الكبيرة الناجمة عن تغير موازين القوى، وتساعد حدة التنافس بين القوى الدولية من جهة، وتشابك علاقاتها من جهة أخرى، وفي ظل التحديات الداخلية والإقليمية والدولية الراهنة التي تواجهها الصين، سعت الصين للبحث عن شرعيتها، وتوسيع دائرة الاعتراف الدبلوماسي بها في منطقة كانت معظم دولها تعترف بتايوان، ألا وهي القارة الأفريقية، وعلى الرغم من أن وجود الصين في أفريقيا قد ازداد بشكل كبير في القرن الحادي والعشرين، إلا أنه من الخطأ اعتبارها "لاعب جديد في المنطقة"^(٢). ولقد كانت أفريقيا في السابق حلقة مهمة في بحث الصين عن التأييد الدولي لانضمام الصين الشعبية لمجلس الأمن عام ١٩٧١- كما سبق وأن تم توضيحه- وحصولها

(١) حكيمات عبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا، (مجلة سياسات عربية، العدد ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦).

(٢) محمد محياوي، وآخرون، "الدور الصيني في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: الأبعاد والتداعيات"، (مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٧، أبريل ٢٠٢٢)، ص ٢٠٠-٢٠٢.



على العضوية الدائمة بدل من الصين الوطنية "تايوان"، وذلك بفضل دعم الدول الأفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة^(١). وعلى الرغم من أن البعد السياسي يصعب تتبعه بشأن علاقة الصين بأفريقيا، إلا أن تعاضم قوة الصين يعنى توسيع مجالها الحيوي ونفوذها الاستراتيجي ليشمل نطاقات أبعد من محيطها الآسيوي، حيث أصبحت تنظر إلى القارة الأفريقية على أنها حلقة وصل مهمة في "النهوض الصيني" الذي تمليه السياسة الواقعية لدولة تطمح إلى استعادة قوتها^(٢).

ويمكن القول بأن هذا التطور المتزايد يعبر عن التوجهات الصينية، والتي تسعى إلى التوسع والعمل على إحداث نوع من التوازن الاستراتيجي مع الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال كسب حلفاء جدد يعززون من وجودها، ونفوذها، ولعل أهم ما

(١) محمود صافي محمود، "توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة"، (المركز العربي للبحوث والدراسات، نشر بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٠)، تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٢/٩/١٠، موقع: <https://bit.ly/32xIBat>

(٢) محمد محياوي، وآخرون، "الدور الصيني في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: الأبعاد والتداعيات"، مرجع سابق، ص ٢٠٢.



يميز السياسة الصينية في القارة الأفريقية، عن السياسة الغربية، أنها تقوم على البراجماتية وتغليب المصلحة على القضايا السياسية، والأيدولوجية. ومن هذا المنطلق فإن الأنظمة السياسية الأفريقية التي لا تستطيع الحصول على دعم من البلدان الغربية التي توظف شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية تجد في الصين شريكا دوليا يليب طموحاتها الذاتية.

٢- الركائز الاقتصادية للقوة الناعمة الصينية في القارة الأفريقية:

يدرك الطرفان الأفريقي والصيني الأهمية الاستراتيجية للعلاقات بينهما وضرورة تطورها؛ إذ تعد أفريقيا بالنسبة للصين المصدر الأهم والمستقبلي لحاجات وتطور الصين الاقتصادي، والمتمثلة بمصادر الطاقة والموارد الطبيعية، إضافة إلى كونها سوقاً استثمارية واسعة للأموال والسلع الصينية، ومن جهتها تعتبر أفريقيا عن حاجاتها إلى الصين وتجربتها ومساعداتها الاقتصادية والمالية للنهوض بدولها الفقيرة وتحقيق التنمية فيها^(١). وتجدر الإشارة إلى أن منتدي التعاون الصيني الأفريقي الذي بدأ في الصين عام ٢٠٠٠م، والذي واصل دوراته بشكل

(١) حكمت عبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا، مرجع سابق،



سنوي، يعد علامة فارقة ترمز إلى نضج العلاقات الثنائية بين الصين والقارة الأفريقية، وهو ما ظهر بشكل جلي في قمة "بكين" عام ٢٠٠٦م، والتي شكلت نطاقاً أكبر ومستوى أعلى في العلاقات الثنائية الأفريقية الصينية؛ حيث حضر هذه القمة قادة ٤٨ دولة أفريقية وممثليها بنحو أكثر من ١٧٠٠ شخص كما حضر ممثلو أكثر من ٢٠ منظمة إقليمية ذات صلة بمؤسسات الأمم المتحدة التي حضرت كمرقب للقمة، وهذا وإن دل فإنما يدل على المكانة الأفريقية في الاستراتيجية الصينية^(١).

ان المنظور الصيني الخاص بالقارة الأفريقية كونه يمثل عنصراً مركزياً في استدامة نموها، وتطويره على المدى البعيد؛ قد أعطي العامل الاقتصادي الأولوية وجعله العامل الأساسي، والأهم في تفاعلات الصين مع القارة الأفريقية، لذا اعتمدت الصين في سياستها الثانية على مفهومي القوة الناعمة، وبناء شراكات اقتصادية واستراتيجية، ولعل تزايد حدة التنافس الدولي في أفريقيا قد أرتبط أساساً بالدور الصيني للحصول على الموارد الطاقوية والمعدنية الأفريقية لتأمين تطورها الاقتصادي، وفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها

(١) السيد أمين شلبي، "رؤي عالمية"، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠)، ص ٢٠٦-٢٠٧.



الصناعية، وهو ما أصبح يشكل تهديداً للمصالح الاقتصادية الغربية، وعلى وجه الخصوص بعد أن الصين الشريك التجاري الأول للقارة الأفريقية، والمستورد الأول للكثير من معادنها، لذلك فالاستراتيجية الصينية في القارة الأفريقية إنما تهدف إلى تأكيد نفوذها كقوة عالمية وأصبحت الصين تقدم نفسها لأفريقيا كبديل للنموذج الغربي من خلال نموذج اقتصادي يستند إلى مبدأ الاستثمار والتجارة والمساعدات المالية، وتقديم القروض الميسرة دون شروط سياسية^(١).

وتؤلي الصين المجال الاقتصادي، والتقني أهمية كبيرة في استراتيجيتها وسياستها الموجهة إزاء القارة الأفريقية؛ حيث عملت على تثبيت وجودها في القارة وترسيخه من خلال مأسسة التعاون الاقتصادي باعتبار أن هذا العامل يحتل موقعا مهماً في منظومة المصالح الصينية الجديدة القائمة على التوجه العملي البرجماتي؛ حيث عمدت إلى:

• إعادة الهيكلة للمؤسسات المعنية بصنع السياسة العامة الصينية تجاه القارة الأفريقية؛ حيث قامت الحكومة الصينية منذ عام

(١) لحسن الحسناوي، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات"، (مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٦٦، ديسمبر ٢٠١٧)، ص ١٢٤-١٢٦.



١٩٩٧م، بإنشاء عدد من الإدارات الخاصة في وزارات التجارة الخارجية وقطاعات أخرى بهدف تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الصينية مع الدول الأفريقية^(١).

- العمل على تشكيل منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام ٢٠٠٠م، والذي جاء من أهم توجهاته أن سمح بتخفيض الديون للدول الأفريقية بقيمة ٥.٥٩ مليار دولار، كما ولقد عقدت القمة الاستثنائية الأولى لمنتدى "التعاون الصيني - الأفريقي" عام ٢٠٠٦م، في ظروف دولية، وإقليمية هامة تمثلت في شن الولايات المتحدة الأمريكية انتقادات حادة حول الوجود الصيني في أفريقيا،

(١) رضا محمد هلال، "العلاقات الصينية بالدول النامية"، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣، القاهرة، يوليو ٢٠٠٨)، ص ١٣٤-١٣٥.



- إلا أن الصين أكملت طريقها الذي رسمته في القارة الأفريقية^(١): ويمكن تقسيم المرتكزات الاقتصادية للدور الصيني في القارة الأفريقية إلى قسمين على النحو التالي:
أ- تنمية العلاقات التجارية مع دول القارة.

على غرار العلاقات السياسية الصينية تجاه القارة الأفريقية، أضحت الصين ترتبط بعلاقات تجارية وطيدة مع الدول الأفريقية، وهو ما اعتبرته الدول الغربية تهديداً حقيقياً لمصالحهم في القارة الأفريقية يجب مواجهته، والحد من تأثيره. وعلى الرغم من سعي الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية للدفع بعملية الاندماج الأفريقي في الاقتصاد العالمي، من خلال تطبيق مفاهيم

(١) رصد إعلان بكين الصادر عن المنتدى الصيني الأفريقي عدد من الملامح للتعاون الصيني في القارة الأفريقية لعل أهمها الاستمرار في دعم الدول الأفريقية وتأسيس صندوق تمويل صيني أفريقي لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في أفريقيا، بالإضافة إلى إلغاء الديون التي نشأت عن القروض التي حصلت عليها الحكومات الأفريقية، وفتح الأسواق الصينية أمام الدول الأفريقية. لمزيد من التفصيل أنظر: حمدي عبد الرحمن حسن، "العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة"، (كراسات استراتيجية، العدد ١٧٢، ١٧٢، فبراير ٢٠٠٧).



النظام الرأسمالي، إلا أن إزدياد النفوذ الصيني في القارة الأفريقية صاحبه زيادة في حجم المبادلات التجارية بين الطرفين، وهو ما أكدته المؤشرات الرقمية للوجود الصيني في القارة الأفريقية فقلد كان حجم التجارة البينية بين الطرفين مع مطلع القرن العشرين - لم يتجاوز حدود الـ ٣ مليارات دولار عام ١٩٩٤م، إلا أنها عرفت نقلة نوعية مع مطلع القرن الجديد؛ حيث وصلت إلى ١٠.٨ مليار دولار أمريكي، وهذا ما يمثل قفزة نوعية لمستويات التبادل التجاري الثنائية، لينقل بعدها حجم التجارة إلى ما قيمته ٤٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٥م، ليزداد بقيمة ١٠ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٦م، أي أن حجم التجارة في تلك السنة أصبح ٥٠ مليار دولار أمريكي^(١).

ومع حلول عام ٢٠١٠م، قفز حجم التجارة بين الطرفين إلى ١٥٠ ملياراً، ثم إلى ١٦٦.٣ ملياراً في عام ٢٠١١م. وفي السنة التالية أي سنة ٢٠١٢م، وصل حجم التبادل التجاري إلى ١٩٨.٤٩ ملياراً "أي زيادة بمعدل ١٩.٣٪ عن عام ٢٠١١م". وقد كان ٨٥.٣٢ ملياراً

(1) Anthony Yaw Baah and Herbert Jauch, "Chinese Investment in Africa: A Labour Perspective", (Johannesburg: ALRN, 2009), p1-26.



من هذه المبالغ عبارة عن صادرات صينية لأفريقيا، وجزء آخر هو ١١٣.١٧ مليارات هي واردات من أفريقيا للصين^(١).

ويمكن القول بأن الواردات الصينية من أفريقيا هي التي تبرز ترجيح كفة التبادلات التجارية لصالح الدول الأفريقية، ويرجع السبب في ذلك لحاجة الصين الماسة، والمتزايدة ل وارداتها من المواد الأولية والطاوية الأفريقية كما سيتم توضيحه فيما بعد .

وقد تجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين ودول القارة الأفريقية ٢٠٠ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٣ ، بحيث ارتفعت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في دول المنطقة بنسبة ٤٤٪، وذلك وفقا لتصريح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في ٢٠ فبراير ٢٠١٤م، عند استقباله الرئيس السنغالي "ماكي سال" في بكين. ليزداد حجم التبادلات سنة ٢٠١٨ إلى ٢٧٠ مليار دولار. وبهذا تكون الصين قد تفوقت على الولايات المتحدة التي كانت أكبر شريك تجاري مع القارة الأفريقية منذ عام ٢٠٠٩م، عندما وصلت التجارة الصينية الأفريقية إلى ١٠٦.٨ مليارات دولار، مقابل ١٠٤.٦ مليارات مع الولايات المتحدة.

(١) Ibid.



ليتواصل بعدها تدفق الصادرات الصينية لأفريقيا؛ حيث بلغت ٧٣ مليار دولار سنة ٢٠١١ ، مقابل الواردات ب ٩٣ مليار دولار، أي بما مجموعه ١٦٦ مليار دولار، مقابل ١١٥ مليار دولار فقط للولايات المتحدة^(١).

وفي ضوء ذلك يلاحظ أن ما حدث يعكس الوتيرة المتسارعة التي عرفتها التبادلات التجارية في غضون الخمسة عشر عاماً الأخيرة، ويرجع السبب في المقام الأول إلى النمو الهائل للاقتصاد الصيني وما تبعه من حاجة للأسواق الخارجية، سواء لجلب الموارد الأولية والطاقوية أو بغرض تصريف المنتجات الصناعية المختلفة. ويوضح الشكل (١) حجم العلاقات الصينية - الأفريقية خلال الفترة من "٢٠٠٢-٢٠٢٠"^(٢).

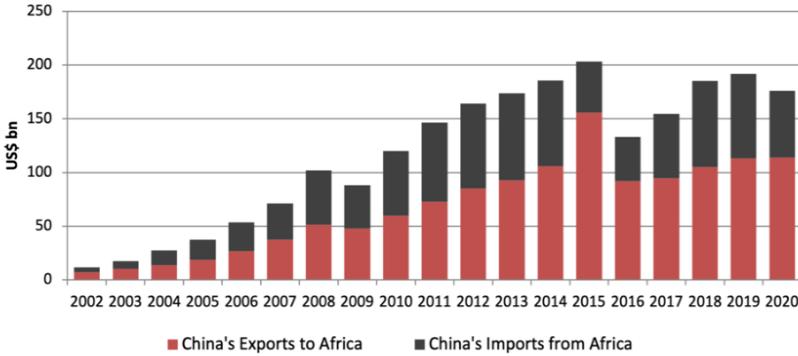
(1) David Brown, "Hidden Dragon, Crouching Lion: How China's Advance in Africa Is Underestimated and Africa's Potential Underappreciated", (Carlisle: Strategic Studies Institute, US Army War College, 2012), p19-22.

(2) China Africa Research Initiative, "CHINA - AFRICA TRADE", (UN comtrade, 2022), <http://www.sais-cari.org/data-china-africa-trade>.



شكل رقم (١)

China-Africa Trade



Source: China Africa Research Initiative, "*CHINA - AFRICA TRADE*", (UN comtrade, 2022), <http://www.sais-cari.org/data-china-africa-trade>.

ولقد شكلت الاتفاقيات التجارية التي عقدتها الصين مع عدد ٤١ دولة أفريقية عام ٢٠٠٥م، وقبلها تأسيس منتدى التعاون الصيني-الأفريقي عام ٢٠٠٠م، آليات ووسائل تحفيز التجارة بين الطرفين التي لم تقتصر على منطقة معينة في أفريقيا دون سواها، وإنما امتدت



لتشمل كل البلدان الأفريقية^(١)، فضلاً عن الخطوة الصينية بفتح أسواقها أمام الصادرات الأفريقية، من أجل إصلاح الخلل في الميزان التجاري الذي كان يميل لمصلحة الصين في عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م، وتوقيع الصين اتفاقات خاصة لإلغاء الازدواج الضريبي مع ٤٧ دولة أفريقية من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧م، هذا بالإضافة إلى قيام البنك الصيني للتنمية بتمويل عمليات الاستيراد والمشاريع في أفريقيا، وسماح الصين في يناير ٢٠٠٥ لنحو ٢٧ دولة أفريقية بإدخال صادراتها إلى السوق الصينية دون الرسوم الجمركية في إطار اعتماد قائمة متبادلة من ١٩٠ سلعة لإعفائها من الرسوم الجمركية بين الطرفين، مما انعكس إيجاباً على مستوى وحركة التبادلات التجارية بين الطرفين^(٢).

كما شهدت العلاقات الصينية-الأفريقية دفعة قوية أخرى، وهذا بعدما أعلنت كل من الصين وموريشيوس في عام ٢٠١٧م، عن بدء

(١) زهير بوخالفة، "وسائل وآليات الاستراتيجية الصينية في القارة الأفريقية"، (مجلة

القانون الدولي والتنمية، المجلد ٩، العدد ١، الجزائر، ٢٠٢١)، ص ٣٤٠.

(2) Hana Botha, "China in Africa: Friend or Foe? China's Contemporary Political and Economic Relations with Africa", (University of Stellenbach, Department of Political Science, 2006), p169-178.



المفاوضات قصد إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين، ستساعد في رفع مستوى حرية وانسيابية التجارة، والاستثمار بين الصين وموريشيوس، ومنه فتح مجال جديد للتعاون الصيني والأفريقي؛ ومن حيث طبيعة المبادلات التجارية الثنائية، فقد شملت أهم الصادرات الصينية نحو أفريقيا كل من النسيج، الآلات، ومعدات النقل، كما عرفت الصادرات الصينية مع حلول العام ٢٠٠٩م، تحولاً من حيث النمط؛ حيث أصبحت صادرات السلع الرأسمالية والتي تمثلت في: معدات الاتصالات، والعتاد الكهربائي، والسيارات، والدراجات النارية والشاحنات، كل هذه المنتجات تمثل ٦٠٪، من الصادرات الصينية، نحو القارة الأفريقية. في وقت تستورد الصين أساساً من الدول الأفريقية المواد الطاقوية، وعلى رأسها النفط والغاز، بالإضافة إلى المواد الأولية التي يحتاجها السوق الصيني بشدة في عملياته الإنتاجية، مع ملاحظة أن معظم السلع الأفريقية تصدر إلى الصين في شكلها الخام^(١).

وتأتي أفريقيا وعلى وجه الخصوص منطقة جنوب الصحراء لتشكل أهمية كبرى في السياسات التجارية الصينية؛ حيث تفوقت الصين على الولايات المتحدة كشريك تجاري لأفريقيا، بعد الأزمة المالية

(1) Ibid, p170.

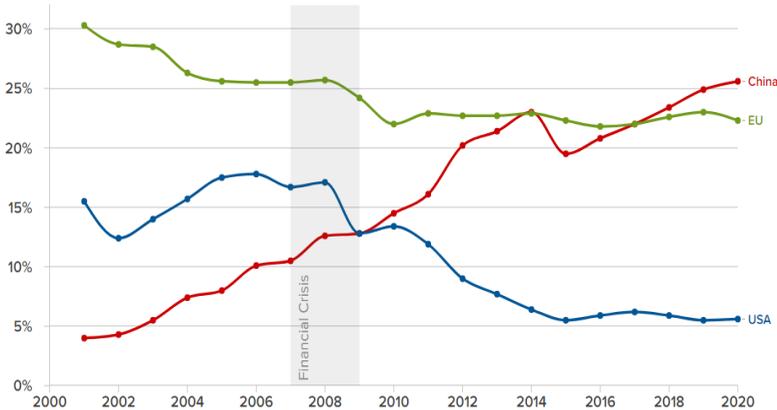


العالمية في عام ٢٠٠٨م، مما أدى إلى زيادة حصة الصين في إجمالي تجارة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ حيث زاد إجمالي تجارة الصين مع دول جنوب الصحراء من ٤٪ في عام ٢٠٠١ إلى ٢٥.٦٪ في عام ٢٠٢٠م، بينما انخفضت خلال نفس الفترة حصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من إجمالي تجارة أفريقيا جنوب الصحراء من ٣٠.٣٪ إلى ٢٢.٣٪ ومن ١٥.٥٪ إلى ٥.٦٪ على التوالي، ويوضح الشكل (٢) تطور حصة الصين، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي حجم تجارة دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة من "٢٠٠٠-٢٠٢٠"^(١).

(1) Amin Mohseni-Cheraghloou, "China and Sub-Saharan Africa trade: A case of growing interdependence", (Atlantic Council, July 22, 2021), <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/china-and-sub-saharan-africa-trade-a-case-of-growing-interdependence/>.



شكل رقم (٢)



Source: Amin Mohseni-Cheraghlo, "China and Sub-Saharan Africa trade: A case of growing interdependence", (Atlantic Council, July 22, 2021), <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/china-and-sub-saharan-africa-trade-a-case-of-growing-interdependence/>.

ويشير ما سبق أن التبادلات التجارية وعلى اعتبارها أحد ركائز الاستراتيجية الصينية في أفريقية، قد عرفت تطور متميزاً منذ نهج سياسة الانفتاح الصيني، وهو مستوى النمو الذي نمت بشكل كبير خلال العقد الأخير، متجاوزاً سقف ٢٠٠ مليار دولار سنوياً. وهو ما يعني أن الحضور الصيني في القارة أصبح علامة بارزة وعاملاً مهماً يلقى بثقله على الساحة الأفريقية وبقوة.



ب- زيادة حجم الاستثمارات الصينية في أفريقيا:

بخلاف استراتيجية الجذب والترحيب "لدنغ شياو بينغ - Deng Xiaoping"، والتي كانت تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين، تحولت قيادة هذه الأخيرة إلى ما يسمى استراتيجية "الذهاب للخارج"، التي عبر عنها رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية "تشو رونغ جي"، والتي تتضمن دعم المؤسسات المحلية في الاستثمار في الخارج وتنويع استيراد الموارد إلى الصين، وإنشاء شركات عبر وطنية تنافسية خاصة، وهي شركات أصبح يطلق عليها بـ "التنانين الصغيرة"، وذلك ما يفسر تصاعد الاستثمارات الصينية بوتيرة سريعة في القارة الأفريقية مقارنة مع الولايات الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة أو متفرقة. فلقد أصبحت أفريقيا رابع أكبر مقصد للاستثمار الصيني^(١)، وخلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦م، ارتفع الاستثمار المباشر للصين في أفريقيا بنسبة ١٣٠٪.

(١) زينب عبد الله منكاش، "العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب العالمية الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية"، (شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٩)، ص ٦٦-٦٧.



ليصل إلى ٥٣ مليار دولار، وكان أكبر المستفيدين من الاستثمار الصيني المباشر على التوالي: جنوب أفريقيا ٦.٥ مليار دولار، والكونغو ٣.٥ مليار دولار، والجزائر ٢.٥ مليار دولار، ونيجيريا ٢.٥ مليار دولار، وزامبيا ٢.٥ مليار دولار، وزيمبابوي ١.٨ دولار أمريكي، وهذا ما جعلها أكبر مستثمر أجنبي في القارة الأفريقية لسنة ٢٠١٦م، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي لطالما احتلت المراتب الأولى كأكبر مستثمر أجنبي في أفريقيا^(١).

ويلاحظ أنه من أهم أسباب تصاعد الاستثمارات الصينية، ونجاحها في الفوز بأغلب الصفقات العامة والخاصة، وعلى وجه الخصوص مشاريع البنية التحتية في أفريقيا، هو أن شركاتها تتميز إذا ما قورنت بغيرها بثلاثة عوامل: المال، والخبرة والعمالة؛ إذ تكمن قوة الصين في التنفيذ الفعلي للمشاريع، وتنفيذها وفق معادلة لتضاهي الشركات الغربية، وعادة ما تقدم الشركات الصينية في معظم الأحيان عروض أفضل؛ حيث تفوز الشركات الصينية تقريبا بمعظم العقود

(١) محمد محياوي، وآخرون، "الدور الصيني في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية

الجديدة: الأبعاد والتداعيات"، مرجع سابق، ص ٢٠٦.



الكبيرة الخاصة بالبنية التحتية مع أسعار أقل بنحو ٣٠٪ إلى حتى ٥٠٪ من منافسيها^(١).

وبالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية، لم تهمل الشركات الصينية الاستثمارات الموجهة نحو القطاع الصناعي ومزاحمة الشركات الغربية التي لطالما احتكرت هذا القطاع في أفريقيا، فمع لحاق الصين بركب الاقتصادات المتقدمة وما ترتب على ذلك من ارتفاع طبيعي في الأجور المحلية، سعت الصين إلى نقل الناتج الصناعي بشكل تدريجي إلى مناطق أخرى ذات تكاليف أقل، بما في ذلك أفريقيا. واعتباراً من ٢٠١٦م، ظل نحو ١٣٪ من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا في قطاع التصنيع، مقابل ٢٦٪ في قطاع البناء، ٢٨٪ في قطاع التعدين، ومن المنتظر أن تزداد حصة قطاع التصنيع أكثر في المستقبل القريب وقد بلغ الاستثمار الصيني المباشر حتي نهاية يوليو ٢٠٢١ ما قيمته ٢ مليار دولار بما يساهم في خلق فرص عمل وزيادة فرص الاستثمار وتقدر أحد المؤسسات المالية أن الأرباح التي ستجنيها

(١) المرجع السابق، ص ٢٠٧.



الصين من أفريقيا عام ٢٠٢٥ قد تصل إلى ٤٤٠ مليار دولار
زيادة قدرها ١٤٤٪^(١).

ج- المساعدات الاقتصادية لدول القارة:

تعتبر آليات المساعدات الخارجية بنوعها المالية والتنموية أحد أهم دعائم تعزيز التواجد الصيني برربوع القارة الأفريقية. وبغية تعزيز هذا التواجد حظيت القارة الأفريقية بنسب متزايد من المساعدات الرسمية للحكومة الصينية. وتقسم هذه المساعدات إلى أنواع متعددة منها: المعونة المشروطة والهبات والقروض، فضلا عن آليات جديدة مثل الضمانات الحكومية للاستثمار في عدد من القطاعات؛ وهو من باب التواجد الصيني بالقارة الأفريقية. وتقوم المساعدات المالية والتنموية التي تقدمها الصين للدول الأفريقية على أساس تتبع منهجاً ذكياً، وهذا بغية لضمان استثمارها في المجال المحدد لها بدقة. فبعد وضع الأموال بحسابات مضمونة، تحدد قائمة المشاريع المعنية بالتمويل، لتحول أموال المساعدات مباشرة حساب الشركات الصينية المكلفة بإنجاز هذه

(١) جيهان عبد السلام عباس، "العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية: دراسة تحليلية"، (مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ١٦، العدد ١٥، بني سويف، يوليو ٢٠٢٢)، ص ١٨٧.



المشاريع، وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية تؤمن ضمان بناء المشاريع؛ والحصول على سمعة جيدة لدى شعوب القارة الأفريقية ومسؤوليها^(١).
على الجانب الآخر يبرز نموذج المساعدات المالية الصينية لأفريقيا كنموذج تفضله الحكومات والأنظمة الأفريقية لأنه ينطلق من رؤية أساسية ترفض ربط المساعدات بشروط سياسية، مع عدم مساءلة الدول في سبل صرف وتسيير تلك المساعدات، وهو ما يعتبره البعض دعماً للتنمية في القارة، بالإضافة إلى اكتساب دعم تلك الدول في المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، وتسهيل استثماراتها في أراضى أفريقيا^(٢). وقد تطورت المساعدات المقدمة من بكين لأفريقيا بنحو واضح في السنوات الأخيرة؛ حيث أعلن الرئيس الصيني عام ٢٠١٥ عن تقديم حزمة دعم مالي لأفريقيا شملت ٦٠ مليار دولار لمشروعات التنمية مع تعهده بالغاء بعض الديون ودعم الزراعة في

(1) Mary-Françoise Renard, *China's Trade and FDI in Africa*" (Tunis, African Development Bank, Series N°126, 2011).

(٢) أنظر: فاطمة الزهراء أحمد أنور، "آليات التواجد الصيني في القارة الأفريقية بين الفعالية والإخفاق"، مرجع سابق، ص ١٢.



خطة مدتها ثلاث سنوات^(١). وفي عام ٢٠١٨ جاءت قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي لتعلن عن دعم الصين للدول المتضررة من الكوارث الطبيعية بـ ١٤٧ مليون دولار^(٢). وفي أعقاب تفشي وباء كورونا قامت الصين بإرسال فرق من الخبراء الطبيين إلى ٤٥ دولة أفريقية وعقدت العديد من الدورات التدريبية للأطعم الطبية كمساعدة منها لمواجهة الوباء بالإضافة إلى تقديم مساعدات تصل إلى ٢٨٠ مليون دولار لدعم دول القارة^(٣). ويفترض أنه بحلول عام ٢٠٢٥ ستوفر الصين لأفريقيا ما يقرب من تريليون دولار أمريكي من التمويل

(١) حسن إسماعيل، "التعاون الصيني الأفريقي في العصر الجديد"، تاريخ زيارة

الموقع ٢٠٢٣/٢/١٠، موقع: www.chinataulay.com

(٢) رانيا نادي محمد حسين، "التوغل الصيني في القارة السمراء"، تاريخ زيارة

الموقع ٢٠٢٣/٢/١٠، موقع: www.qiraatafricain.com

(٣) اليوم السابع، "الصين تؤكد على ثوابت العلاقات مع أفريقيا"، نشر بتاريخ

٢٦/٥/٢٠٢٠، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٢/١٠، موقع: <https://www.youm7.com/story/2020/5/26/٤٧٩٣٤٢٨>

على-ثوابت-العلاقات-مع-أفريقيا-وآفاقها-الواعدة/



بالإضافة إلى القرض منخفضة التكاليف التي تساهم في الاستثمار في البنية التحتية لدول القارة^(١).

د- دعم التكتلات الاقتصادية مع دول القارة:

مثلت التكتلات الاقتصادية أحد أدوات القوة الناعمة للصين بصفة عامة وفي القارة الأفريقية بصفة خاصة؛ حيث استطاعت الصين الدخول في تكتلات كبيرة تشكل بالنسبة لها فرصة للسيطرة على مصادر الاقتصاد والطاقة، كما أنها تعد تهديداً للمصالح الأمريكية، وتمثل مجموعة بريكس BRICS أحد أهم التكتلات الاقتصادية، والتي تضم ٥ دول تمثل أسرع معدلات النمو الاقتصادي الدولي،

(١) جيهان عبد السلام عباس، "العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية: دراسة تحليلية"، مرجع سابق، ص ١٨٩.



ويضم هذا التكتل بجوار البرازيل وروسيا والهند ودولة جنوب أفريقيا الصين^(١)؛ حيث تستهدف مجموعة البريكس بالإضافة لدورها الاقتصادي إنهاء سياسة القطب الأحادي ورفض الهيمنة الغربية، والعمل على تعزيز قدرات تلك الدول على المنافسة وتوسيع نطاق العلاقات التجارية بينهم بما يخدم مصالحهم، ويظهر في هذا السياق أهمية انضمام جنوب أفريقيا للمجموعة باعتبارها اقتصاد واعد في القارة الأفريقية بما يفتح الباب أمام الصين لزيادة استثماراتها في القارة نظراً لما تتمتع به جنوب أفريقيا من موقع جغرافي مميز يجعل منها قاعدة اقتصادية هامة ومنفذاً رئيسياً للقارة الأفريقية، ومن الجدير الإشارة في

(١) تشكلت مجموعة البريكس رسمياً في ٢٠٠٩ ككتلة اقتصادية تضم كلاً من: الصين، وروسيا، والبرازيل، والهند، ثم انضمت إليهم جنوب أفريقيا ٢٠١٠، وتمثل سعى تلك الدول في تكوين كتل اقتصادي يتم من خلاله اقرار عدد من الترتيبات الإقليمية التي تشكل نظاماً أكثر فاعلية في النظام الاقتصادي الدولي بالإضافة إلى إقامة علاقات اقتصادية حرة تقوم على أساس إزالة الحدود الفاصلة بين تلك الدول. لمزيد من التفاصيل أنظر: ليلي عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة مجموعة البريكس (BRICS) نموذجاً"، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٣/٣، موقع: iasj.net/iasj/p.



هذا الشأن إلى أن انضمام جنوب أفريقيا لمجموعة البريكس جاء بدعوة للانضمام تلقتها من الصين، وهي خطوة اعتبرها البعض مفاجئة وغير مناسبة استناداً إلى وضع جنوب أفريقيا الذي يعد بعيداً عن وضع القوى الاقتصادية الناشئة وهو ماتم تفسيره على أنه يعبر عن رغبة الصين في صياغة روابط قوية مع القارة الأفريقية يتيح لها زيادة حجم التجارة البينية مع دول القارة^(١).

بالإضافة إلى ذلك يمثل منتدى التعاون الصيني الأفريقي FOCAC أحد أهم آليات التعاون الصيني مع القارة الأفريقية، وقد أُنشئ المنتدى عام ٢٠٠٠ من أجل تعزيز وتنمية العلاقات الصينية الأفريقية، وتحول إلى منبر هام لمناقشة تلك العلاقات وآلية فعالة لتحقيق التعاون،

(١) المرجع السابق، ص ٢٥-٢٩.



وينعقد المؤتمر كل ثلاث سنوات^(١). ومنذ انطلاق المنتدى قامت الشركات الصينية باستثمارات مختلفة مع البلدان الأفريقية منها بناء وتحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء الطرق السريعة، والاسهام في بناء شبكة اتصالات والبنية التحتية في العديد من دول القارة، بالإضافة إلى تعزيز التجارة الإلكترونية والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، ويمثل المنتدى آلية تقوية وتعزيز التعاون بين تلك البلدان، وهو ما عده البعض نموذج أمثل لنجاح العلاقات الأفريقية الصينية من

(١) عقد المؤتمر الأول للمنتدى في بكين عام ٢٠٠٠ بمشاركة ٤٥ دولة من أفريقيا وتبنى المؤتمر وثيقتين رسميتين وهما إعلان بكين، وبرنامج التعاون الصيني الأفريقي في التنمية، وتقوم أعمال المنتدى على أساس المساواة والمنافع المتداولة مع مناقشة قضايا السلم والأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي. وقد استضافت مصر الاجتماع الرابع في نوفمبر ٢٠٠٩، وعقد في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في ديسمبر وتفرع من المنتدى عدد من المنتديات الفرعية بهدف تعزيز العلاقات الصينية الأفريقية. المرجع السابق.



أجل خروج أفريقيا من دائرة الفقر التي وضعتها فيها الدول الاستعمارية^(١).

٣- الركائز الجيوستراتيجية للقوة الناعمة الصينية في أفريقيا:

برزت القوة الصينية كفاعل مؤثر في القارة الأفريقية، على غرار التدخلات العسكرية الفرنسية المعروفة في أفريقيا والإشارات الأميركية، وعنيت القوة الصينية بالاهتمام بالأوضاع الأمنية في القارة السمراء، متخذة العديد من الوجوه، أبرزها الوجه السياسي والاقتصادي، ومؤخراً الوجه العسكري. ولأن الحصول على الموارد الطبيعية الأفريقية بات من مرتكزات الأمن القومي الصيني، فمن الطبيعي أن يتم مشاهدة حماية صينية لمناطق نفوذها في القارة الأفريقية، سواء عبر المشاركة في قوات حفظ السلام المنتشرة ببعض الدول الأفريقية مثل: ليبيريا، الكوت

(١) شبكة الصين، "المنتدى الصيني الأفريقي نموذج لتعاون الجنوب الجنوب"،

نشر بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٠، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٥/١٢، موقع:

http://arabic.china.org.cn/txt/2018-09/10/content_63367026.htm



ديفوار، جنوب السودان، الكونغو الديمقراطية، أو عن طريق توريد الأسلحة وإقامة القواعد العسكرية^(١).

ولقد أدركت الصين أن الأوضاع الأمنية في القارة الأفريقية غير مستقرة نظراً لكثرة الاضطرابات، والنزاعات الداخلية، والحروب الأهلية، ولذلك سعت الصين إلى بيع العتاد والأسلحة للعديد من الدول الأفريقية مستغلة في ذلك سياسة الغرب المرتكزة على المشروطة السياسية في بيع الأسلحة؛ حيث أضحت الصين مصدراً مهماً للأسلحة التي تحصل عليها بعض دول القرن الأفريقي مثل: الصومال وإريتريا وأثيوبيا. وفي هذا المقام، يجدر بنا أن نذكر أن الجزائر كانت ثالث أكبر المستوردين للأسلحة الصينية خلال الفترة من عام ٢٠١٣ - ٢٠١٧م، وكما سبق وأن تم توضيحه من قبل - فإن صفقات الأسلحة والمعدات العسكرية الصينية في الكثير من الأحيان تتدرج ضمن إطار صفقات مقايضة مع دول أفريقية، تقدم الصين بموجبها السلاح في مقابل النفط أو المواد الخام. فعلى سبيل المثال: إلى وقت قريب كانت حوالي ٨٠٪ من إيرادات السودان السنوية من النفط تستخدم في شراء الأسلحة لمحاربة

(١) محمد محياوي، وآخرون، "الدور الصيني في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية

الجديدة: الأبعاد والتداعيات"، مرجع سابق، ص ٢٠٧.



المتمردين في جنوب السودان، وبمساعدة صينية كانت الحكومة السودانية قد قامت ببناء ثلاثة مصانع للأسلحة بالقرب من العاصمة الخرطوم^(١).

خاتمة الدراسة:

في ضوء ما تم استعراضه من الأسس الحاكم للسياسة الصينية تجاه القارة الأفريقية، واستعراض أهم دوافع الاهتمام الصيني بالقارة، وتحليل مرتكزات القوة الناعمة الصينية في القارة الأفريقية، بدا واضحاً ما يشهده العالم اليوم من ظاهرة الصعود الصيني، وأهمية القوة الناعمة وتصاعدها من المنظور الصيني؛ حيث يتضح مما سبق أن الصين تستخدم القوة الناعمة في رسم صورة للشراكة مع البلدان الأفريقية؛ حيث تجعل من إرث الثقافتين الأفريقية والصينية ما يسبغ معنى وجدانياً، وتاريخياً على هذه الشراكة. كما استطاعت الصين الاستفادة من الخلفية التاريخية للقارة الأفريقية والتجارب السابقة لها مع القوى الاستعمارية من

(١) بيتر بروكس، وجي هاي شين "النفوذ الصيني في أفريقيا... تهديد كبير لمصالح أمريكا"، (مركز دراسات الصين وآسيا)، تاريخ الزيارة ٢٠/٩/٢٠٢٢، موقع: [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/349.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/349.htm)



الدخول في العمق الأفريقي والتواصل مع المجتمعات الأفريقية والتركيز على الجانب الاقتصادي، والحصول على الثقة من خلال ما تقدمه من استثمارات، ولقد أثبتت الصين أن توجهها إلى القارة الأفريقية كان خياراً استراتيجياً لما تحمله القارة من فرض واعدة وموارد هائلة؛ وبالإضافة إلى ذلك أن هذه الشراكة تسعى من خلالها الصين إلى تغيير الحالة القائمة؛ إذ يعيش العالم تغييرات معقدة، وعميقة في ظل التحديات العالمية المتزايدة. كما أن الشراكة الصينية، والأفريقية تعزز من الأمن والاستقرار المحلي والإقليمي في المنطقة لذلك فهي شراكة من نوع خاص يمكن أن نطلق عليها شراكة "الانتفاع المتبادل". وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- ١- اعتبار الصين المنطقة الأفريقية سوقاً استثمارياً واسعاً للاستثمارات والأموال الصينية.
- ٢- أن المنظور الصيني الخاص بالقارة الأفريقية أعطى العامل الاقتصادي الأولوية وجعله العامل الأساسي في العلاقات مع أفريقيا.
- ٣- تولى الصين أهمية كبيرة في استراتيجيتها وسياستها تجاه القارة الأفريقية للمجال الاقتصادي والتقني.



المراجع العربية

- ١- إبتسام محمد العامري، "الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة"، (مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٦٦، بيروت، ٢٠١٧).
- ٢- أبو بكر الدسوقي، "تطور العلاقات الأمريكية الصينية"، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٢، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٠).
- ٣- بيتر بروكس، وحي هاي شين "النفوذ الصيني في أفريقيا... تهديد كبير لمصالح أمريكا"، (مركز دراسات الصين وآسيا)، تاريخ الزيارة موقع: ٢٠/٩/٢٠٢٢،
[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/349.ht](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/349.ht)
- ٤- جيهان عبد السلام عباس، "العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية: دراسة تحليلية"، (مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد ٢٦، العدد ١٥، بني سويف، يوليو ٢٠٢٢)
- ٥- حسن إسماعيل، "التعاون الصيني الأفريقي في العصر الجديد"، تاريخ زيارة الموقع ١٠/٢/٢٠٢٣، موقع: www.chinataulay.com



- ٦- حكمت عبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا، (مجلة سياسات عربية، العدد ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦).
- ٧- حمدي عبد الرحمن حسن، "العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة"، (كراسات استراتيجية، العدد ١٧٢، ١٧٢ فبراير ٢٠٠٧).
- ٨- رانيا نادي محمد حسين، "التوغل الصيني في القارة السمراء"، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٢/١٠، موقع: www.qiraatafricain.com
- ٩- رضا محمد هلال، "العلاقات الصينية بالدول النامية"، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣، القاهرة، يوليو ٢٠٠٨).
- ١٠- زهير بوخالفة، "وسائل وآليات الاستراتيجية الصينية في القارة الأفريقية"، (مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد ٩، العدد ١، الجزائر، ٢٠٢١)، ص ٣٤٠.
- ١١- زينب عبد الله منكاش، "العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب العالمية الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية"، (شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٩).
- ١٢- سمية صحراوي، "السياسة الصينية تجاه أفريقيا سنة ألفين"، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مجلة قضايا معرفية، الجزائر).



١٣- سمير أمين، "العرب والصين من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب"،
(منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات الدولية، مارس
١٩٨٧).

١٤- السيد أمين شلبي، "رؤي عالمية"، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،
٢٠١٠).

١٥- شبكة الصين، "المنتدى الصيني الأفريقي نموذج لتعاون الجنوب
الجنوب"، نشر بتاريخ ١٠/٩/٢٠١٨، تاريخ زيارة الموقع
٢٠٢٣/٥/١٢، موقع:

http://arabic.china.org.cn/txt/2018-09/10/content_63367026.htm

١٦- صليحة محمدي، "السياسة الصينية اتجاه أفريقيا توظيف القوة الناعمة
لاستمالة القارة الأفريقية"، (جامعة باتنة، المجلة الجزائرية للأمن
والتنمية، العدد ١١، الجزائر، ٢٠١٧).

١٧- عبد الكريم صالح المحسن، "العلاقات الصينية الإفريقية روابط الجنوب
الجنوب والعمولة البديلة"، (كتابات، ٢٠١١).

١٨- على حسين باكير، "مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في
الصعود السلمي والقوة الناعمة"، (رسالة دكتوراه، كلية الحقوق
والعلوم السياسية، بيروت، ٢٠١٦).



- ١٩- فاطمة الزهراء أحمد أنور، "آليات التواجد الصيني في القارة الأفريقية بين الفعالية والإخفاق"، (مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الإسكندرية، ٢٠٢٢).
- ٢٠- قط سمير، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط نموذجاً"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٠٨).
- ٢١- كاية ريمة، "القوة الناعمة الصينية في أفريقيا: الأدوات والوسائل"، (مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد ١٦، العدد ٢، يونيو ٢٠٢١).
- ٢٢- كريس ألدن، "الصين في أفريقيا شريك أم منافس؟"، ترجمة: عثمان جبالي المثلوثي، (الدار العربية للعلوم ناشرون، أبو ظبي، ٢٠٠٩).
- ٢٣- لحسن الحسناوي، "استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات"، (مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٦٦، ديسمبر ٢٠١٧)، ص ١٢٤-١٢٦.
- ٢٤- ليلي عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجاً"، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٣/٣، موقع: iasj.net/iasj/p.



٢٥- محمد الصالح جمال، "الاختراق الصيني للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب

الباردة"، (المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠).

٢٦- محمد فايز فرحات، "مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق أفريقيا"،

(مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة

الدولية، العدد ١٦٧، القاهرة، ٢٠٠٧).

٢٧- محمد محياوي، وآخرون، "الدور الصيني في أفريقيا في ظل المتغيرات

الدولية الجديدة: الأبعاد والتداعيات"، (مجلة الأستاذ الباحث

لدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٧، أبريل ٢٠٢٢)، ص

٢٠٠-٢٠٢.

٢٨- محمود صافي محمود، "توجهات سياسية حذره: آفاق التعاون الصيني

الشرق أوسطي والتحديات الراهنة"، (المركز العربي للبحوث

والدراسات، نشر بتاريخ ٢٠/٥/٢٠١٥)، تاريخ زيارة الموقع:

<https://bit.ly/32xIBat> ، موقع: ٢٠٢٢/٩/١٠

٢٩- اليوم السابع، "الصين تؤكد على ثوابت العلاقات مع أفريقيا"، نشر بتاريخ

٢٦/٥/٢٠٢٠، تاريخ زيارة الموقع ١٠/٢/٢٠٢٣، موقع:

/٤٧٩٣٤٢٨

<https://www.youm7.com/story/2020/5/26> للصين-

تؤكد-على-ثوابت-العلاقات-مع-أفريقيا-وآفاقها-الواعدة/



المراجع الأجنبية:

- 1- Amin Mohseni-Cheraghloou, "*China and Sub-Saharan Africa trade: A case of growing interdependence*", (Atlantic Council, July 22, 2021),
<https://www.atlanticcouncil.org/blogs/china-and-sub-saharan-africa-trade-a-case-of-growing-interdependence/>.
- 2- Anthony Yaw Baah and Herbert Jauch, "*Chinese Investment in Africa: A Labour Perspective*", (Johannesburg: ALRN, 2009).
- 3- China Africa Research Initiative, "*C H I N A - A F R I C A T R A D E*", (UN comtrade, 2022),
<http://www.sais-cari.org/data-china-africa-trade>.
- 4- David Brown, "*Hidden Dragon, Crouching Lion: How China's Advance in Africa Is Underestimated and Africa's Potential Underappreciated*", (Carlisle: Strategic Studies Institute, US Army War College, 2012).
- 5- David Gamay, *China Rising, Peace, Power and Order in east Asia*, New york, columbia Uni. Press, 2007, pp83.



- 6- Fantessi Amavi Agbelenko, "**Impact of Chinese Foreign Direct Investment in Africa on Sino-Africa Bilateral Trade**", (African journal of business management, university of international business and economics, vol 6, 2011).
- 7- Hana Botha, "**China in Africa: Friend or Foe? China's Contemporary Political and Economic Relations with Africa**", (University of Stellenbach, Department of Political Science, 2006).
- 8- Joseph-s-nye: Jr, "**soft power, foreign policy** ", (Washington post-news week interactive, No 80, 1990).
- 9- Mary-Françoise Renard, China's Trade and FDI in Africa" (Tunis, **African Development Bank**, Series N°126, 2011).
- 10- Xin Li and, V. W, "**Building China's Soft Power for a Peaceful Rise**". (Copenhagen Business School CBS, Asia Research Centre, Discussion Papers July 2007).